الصباح AL-SABAH

# مركز شباب مدينة جابر الأحمد.. نقلة نوعية في تاريخ المراكز المتخصصة

الجودو والتايكوندو

صالة العاب رياضيه لكرة الريشة

يعد مركز شباب مدينة جابر الأحمد الذي افتتحه وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري أمس الاول نقلة نوعية في تاريخ المراكز الشبابية المتخصصة في دولة الكويت.

يضم المركز منشآت رياضية ومبان إدارية واجتماعية صممت ونفذت وفق أحدث المواصفات العالمية والصديقة للبيئة لخدمة الرياضيين.

كما يضم المركز ملعبا خارجيا عشبيا لكرة القدم وحمام سباحة أولمبي ومجموعة من الصالات المخصصة لرياضات البولينغ والجودو والتايكوندو وكرة الريشة واللياقة البدنية فضلا عن فندق لإقامة المعسكرات الرياضية للمنتخبات الكويتية والزائرة ويستخدم أيضا حاليا كمقر مؤقت للجنة الأولمبية المحلية.

## «الأرصاد»: طقس البلاد حار نهارا ومائل للحرارة ليلا

قالت إدارة الأرصاد الجوية إن الطقس حار نهارا ومائل للحرارة ليلا وتتأثر البلاد بامتداد منخفض الهند الموسمي من جهة جنوب شرق البلاد مصحوبا بكتلة هوائية حارة ورطبة نسبيا خصوصا على السواحل وتظهر معه بعض السحب المتفرقة حيث تكون الرياح خفيفة إلى معتدلة.

وأضاف مراقب التنبؤات الجوية بالإدارة عبدالعزيز القراوي لـ«كونا» أن الطقس نهار اليوم الجمعة سيكون حارا ورطبا نسبيا على المناطق الساحلية والرياح جنوبية غربية إلى جنوبية شرقية خفيفة إلى معتدلة السرعة ما بين 8 و32 كيلومترا في الساعة وتظهر بعض السحب المتفرقة ودرجات الحرارة العظمى المتوقعة ما بين 44 و46 درجة مئوية ويكون البحر خفيفا إلى معتدل الموج ما بين 1 و4 أقدام.

وبين أن الطقس ليلا يكون مائلا للحرارة ورطبا نسبيا على المناطق الساحلية والرياح جنوبية شرقية إلى جنوبية غربية خفيفة إلى معتدلة السرعة ما بين 10 و28 كيلومترا في الساعة ودرجة الحرارة الصغرى المتوقعة ما بين 26 و28 درجة مئوية ويكون البحر خفيفا إلى معتدل الموج ما بين 1 و3 أقدام.

وعن الطقس نهار يوم غد السبت قال القراوي إنه يكون حارا ورطبا نسبيا على المناطق الساحلية والرياح شمالية إلى شمالية شرقية خفيفة إلى معتدلة السرعة ما بين 10 و35 كيلومترا في الساعة ودرجات الحرارة العظمى المتوقعة ما بين 45 و47 درجة مئوية ويكون البحر خفيفا إلى معتدل الموج ما بين 2 و5 أقدام.

وأشار إلى أن الطقس السبت ليلا يكون مائلا للحرارة ورطبا نسبيا على المناطق الساحلية والرياح جنوبية شرقية إلى متقلبة الاتجاه خفيفة إلى معتدلة السرعة ما بين 8 و28 كيلومترا في الساعة ودرجة الحرارة الصغرى المتوقعة ما بين 27 و29 درجة مئوية ويكون البحر خفيفا إلى معتدل الموج ما بين 1 و3 أقدام.

# تتمات

## المجلس ينتصر

لمقاطعة الكيان الصهيوني»، بما يشمل «توسيع دائرة حظر التعامل مع الكيان الصهيوني بأي صورة أو شكل»، كما أقر المجلس في جلسته الخاصة أمس، مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2020-2021»، المتعلقة بمكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس «كورونا»، بمبلغ 600 مليون دينار.

على صعيد بند «أحداث المسجد الأقصى وفلسطين» ، فقد أعرب مجلس الأمة عن الإدانة الشديدة والرفض التام للعدوان الصهيوني الأخير، وسائر جرائم الاحتلال في مدينة القدس وأحيائها، وقطاع غزة والضفة الغربية والداخل الفلسطيني.

جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس تلاه رئيسه مرزوق الغانم، عقب الانتهاء من مناقشة بند طلبات المناقشة من بعض الأعضاء بشأن الاعتداءات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة.

وعبر المجلس عن التضامن الدائم والقائم مع نضال الشعب الفلسطيني، لنيل حقه الطبيعي في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، موضحا أن انعقاد الجلسة يأتي للتأكيد على الموقف الكويتي الراسخ شعبيا ورسميا، تجاه قضيته المركزية، تحت قيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وقطاعات الشعب والدولة كافة.

أضاف أن إقرار تعديلات بتشديد العقوبات وسد الثغرات على قانون حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي تمت الموافقة عليها من حيث المبدأ، تستهدف إيصال رسالة جديدة بثبات الموقف الكويتي والتقاء الحكومة والمجلس عليه.

ووجه مجلس الأمة في بيانه تحية إلى المجاهدين والمرابطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في السياق نفسه أكد وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، أن موقف دولة الكويت تجاه دعم القضية الفلسطينية العادلة، سيظل ثابتا إلى أن ينال الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة، في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام 1967.

وجدد الناصر في كلمته أمام مجلس الأمة، التأكيد على موقف دولة الكويت التاريخي والمبدئي والثابت تجاه دعم القضية الفلسطينية العادلة «والذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الكويتية».

وقال إن 120 غارة شنتها 52 طائرة من طائرات الاحتلال الإسرائيلي خلال 25 دقيقة فقط، روع فيها الآمنون واستشهد فيها الأبرياء، دمرت البنى التحتية وقصفت دور العبادة والمساكن والمنازل والمدارس ومقرات وسائل الإعلام وغيرها.

وذكر أن هذا العدوان استمر من قوات الاحتلال الإسرائيلي 11 يوما، وأسفر عن 277 شهيدا فلسطينيا بينهم 70 طفلا و40 سيدة و15 مسنا وإصابة أكثر من 8000 شخص وتدمير أكثر من 1500 شقة سكنية و50 مدرسة وتهجير أكثر من 75 ألف عائلة.

وبين وزير الخارجية أنه يضاف إلى ذلك جرائم التهجير القسرية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي للأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح، وغيرها من المناطق في فلسطين المحتلة بهدف إجراء تغيير ديمغرافي لهذه المدينة وتهويدها.

وذكر أن الجرائم الشنيعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، حيث استدعت تحركا إقليميا ودوليا مكثفا. وأشار إلى مباشرة دولة الكويت اتصالاتها ولقاءاتها على المستوى الثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة، لوقف تلك الاعتداءات الاسرائيلية ومساهمتها ومشاركتها في كل المحافل الاقليمية والدولية، لاسيما اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الطارئ على مستوى وزراء الخارجية والاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

ولفت إلى إطلاق تحرك دبلوماسي مكثف من خلال الاتصالات واللقاءات الثنائية لحماية القدس ومقدساته، ووقف العدوان الإسرائيلي على المدن الفلسطينية، وكذلك تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة في نيويورك مباشرة المشاورات والاجراءات مع رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة.

ونوه بنجاح الضغوطات التي مارسها المجتمع الدولي في دفع مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته، وإخراجه من حالة «الشلل» تجاه القضية الفلسطينية، حيث أصدر المجلس يوم السبت الماضي بيانا صحفيا رحب من خلاله بإعلان وقف إطلاق النار وجهود الوساطة الاقليمية والدولية،التي ساعدت على التوصل إلى الاتفاق وضرورة دعم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين.

من جهة أخرى أقر مجلس الأمة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2020-2021»، المتعلقة بمكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس «كورونا»، بمبلغ 600 مليون دينار.

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، فقد نصت المادة الأولى من مشروع القانون على التالي «يفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020-2021 بمبلغ 600 مليون دينار، بميزانية وزارة المالية – الحسابات العامة الباب الثامن مصروفات وتحويلات أخرى.

وتعتبر القيود الواردة والمرفقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه».

وتقضي المادة الثانية بأن «يؤخذ الاعتماد الإضافي المشار إليه في المادة الأولى من المال الاحتياطي العام للدولة».

وتضمن مشروع القانون عددا من القيود، للتأكد من سلامة صرف المكافأة للمستحقين فقط الواردة حالاتهم في قرار مجلس الوزراء رقم «686» لسنة 2020.

في سياق متصل أكد وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، أن مكافآت الصفوف الأمامية هي تجسيد للرغبة السامية بتكريم الجهود والتضحيات التي بذلت من العاملين في الصفوف الأمامية، في بداية الأزمة الصحية «جائحة كورونا»، عندما كان الخطر مجهولا والرؤية غير واضحة.

وذكر حمادة أن الفترة المشمولة للمكافآت كانت من 24 فبراير 2020 حتى 31 مايو من العام ذاته، «والتي كان الناس لا يعلمون فيها ما الذي يحدث والخطورة كانت جدا عالية والتضحيات كبيرة جدا وحتى الإجراءات الصحية في بدايتها كانت غير محددة».

وأوضح أن الحكومة بدأت بتحضير هذه المكافآت عبر التنسيق مع كل الجهات الحكومية بتحديد الفئة التي عملت خلال تلك الفترة، وفقا للضوابط التي حددت لذلك تم تقدير قيمة المكافآت بحدود 600 مليون دينار، إضافة إلى المواد التموينية بحدود 50 مليون دينار.

وبين أن الجهات الرئيسية في التكلفة هي وزارات الصحة والداخلية والدفاع والحرس الوطني، وتمثل ما نسبته 95.7 في المئة من التكلفة.

ولفت إلى أنه تم إعداد كشوفات تقديرية وليست نهائية للجهات الحكومية، وبناء عليها تم طلب الاعتماد الإضافي حتى يتم حجز المبلغ استعدادا لعمليات الصرف.

وقال وزير المالية إن 16 جهة حكومية تم اعتماد كشوفها و46 جهة حكومية مازالت كشوفاتها تحت المراجعة والتدقيق.

وأشار إلى الجهود الخاصة بتحضير مكافآت الصفوف الأمامية والتي بدأت بالرغبة السامية لمنح هذه المكافآت بتاريخ 3 مارس 2020 ، تلاها قرار مجلس الوزراء بتكليف لجنة تحديد الضوابط والآليات بتاريخ 5 مارس من العام ذاته تقديم مقترحات منح المكافآت.

وتابع أن مجلس الوزراء وافق بتاريخ 25 مايو 2020 على آلية منح المكافآت وشروط احتساب قيمتها والضوابط المتعلقة بها، وتم طلب الاعتماد الإضافي بتاريخ 30 مارس الماضي اللازم بعد تقدير الاحتياجات المطلوبة لهذه المكافآت.

وذكر أنه تم تقسيم العاملين إلى ثلاث فئات رئيسية الأولى هي الصفوف الأمامية التابعة لوزارة الصحة ووزارة الداخلية «عالية الخطورة ومتوسطة الخطورة». وبين أن الفئة الثانية هي الصفوف الأمامية التابعة للجهات الحكومية التي يحددها ديوان الخدمة المدنية «عالية الخطورة ومتوسطة الخطورة»، والفئة الثالثة هي العاملون في الصفوف المساندة «عالية الخطورة ومتوسطة الخطورة».

وأوضح وزير المالية أن مكافآت الفئة الخاصة التي قسمت إلى فئتين الأولى، هم العاملون المشمولون في الفئات الثلاث الذين أصيبوا بفيروس كورونا وتوفاهم الله نتيجة الإصابة بسبب عملهم، فيعتبر الكويتيون منهم شهداء واجب، ويمنح غير الكويتيين منهم 10 أضعاف المرتب الشهري الشامل.

أضاف أن الفئة الخاصة الثانية هم العاملون المشمولون في الفئات الثلاث الذين أصيبوا بفيروس كورونا بسبب عملهم، تفرد لهم ميزة خاصة طوال فترة الإصابة ولحين الشفاء تتمثل في ضعف المرتب الشامل أو 8 آلاف دينار أيهما أكثر.

## المضف: طلبة

من إجمالي 56 عضوا.

وفي مجريات الجلسة، أكد وزير التربية د. علي المضف إن الوزارة تولي اهتماما كبيرا بالتعليم، موضحا أن هناك أسبابا عدة لإقامة الاختبارات الورقية، في مقدمتها أهمية الصف الثاني عشر وانتقال الطلبة إلى مرحلة التعليم العالي، والقضاء على التفوق الوهمي وتقييم المناهج ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة. وشدد على أن طلبة الثانوية العامة وجميع الطلبة هم كل المراحل الدراسية، هم «أمانة في أعناقنا، وكل ما نفعله، أو نتخذه من قرارات وإجراءات، لا ننشد به سوى مصلحتهم».

وأكد أن أسئلة الاختبارات ستكون في حدود ما تلقاه الطالب من مناهج عبر «أونلاين»، واتخاذ الوزارة كل الاشتراطات الصحية، ولن يكون في المدرسة الواحدة أكثر من 200 طالب وفي كل فصل 6 طلاب فقط، خصوصا أنه يوجد أكثر من 300 مدرسة.

وقال المضف إن الوزارة وجدت لأجل مساعدة الطلبة وأن مجلس الوزراء هو من قرر ذلك وهو من وافق على التأجيل، مضيفا أنه «فيما يخص الطلبة في التعليم الخاص والبالغ عددهم 8 آلاف فإنهم سيؤدون اختباراتهم مع طلاب التعليم العام».

وفي المداخلات النيابية، أكد النائب فرز الديحاني أن القضية ليست ربحا أو خسارة، فصحة أبنائنا هي الأساس، وأن الاختبارات الورقية لا تصلح، مستشهداً بفيديو لوزير التربية السابق يرفض فيه الاختبارات الورقية.

وقال النائب خليل الصالح إن هذا الملف يمس كل بيت وإن صحة الطلبة يجب أن تكون هي أولويتنا، متسائلاً لماذا أجلت الحكومة الاختبارات لمدة 16 يوماً فهل السبب هو عدم جاهزيتها؟

وأشار النائب ثامر السويط إلى أن هناك مخاوف صحية ونفسية تنعكس على الطالب، وعدم المساواة بين الطلبة غير مقبول، مؤكداً ضرورة أن تكون الاختبارات «أونلاين».

وتساءل النائب محمد الراجحي : هل تسلم وزير التربية كتابا من وزير الصحة حول سلامة الطلبة، وهل قامت وزارة الصحة بدورها في هذا الشأن؟ ولماذا لم تحدد وتسلم وزارة التربية المدارس التي ستجرى فيها الاختبارات؟

وقال النائب شعيب المويزري إنه لن يتم القبول بالتمييز بين طلبة التعليم الحكومي والخاص في تأدية الاختبارات، متسائلاً أين العدالة في ذلك؟

واعتبر النائب د. أحمد مطيع أن الاختبارات الورقية تمت بتوصية من وزير الصحة، الذي سيتسبب بكارثة لحوالي 50 ألف طالب وأسرهم، مؤكداً حرص وزير التربية على مستقبل الطلبة.

وأشار النائب سعدون حماد إلى أن قيادات وزارة الصحة بينت في اجتماعات اللجنة الصحية، عدم قدرة الوزارة على تطعيم الطلبة لعدم جاهزية الوزارة، مبيناً أن اللجنة أعربت لهم عن تخوفها من ذلك وطالبتهم بأن تكون الاختبارات «أونلاين».

## المزرم: تعيين

العلني – ولا أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه.

3 – أن يشارك في التزامات تعقدها إحدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

4 – أن يجمع بين الوظيفة في الجهاز وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو هيئة حكومية أو غير حكومية.

5 – أن يتقاضى أية مبالغ أو مكافآت من أي جهة عامة أو خاصة يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حيادية واستقلالية الجهاز.

6 – أن يعين في الجهات التي كان يراقب عليها قبل مضي خمس سنوات من تاريخ تركه العمل بها».

وواضح من هذه المادة أن المحظور على من حددتهم المادة حصرا، ومنهم رئيس الجهاز ونائبه انما يكون «اثناء تولي مناصبهم»، وأن الحظر في البند 6 من المادة ذاتها الذي هو حظر التعيين المخاطب به هو المراقب المالي فقط، وفقا لما نصت عليه المذكرة الايضاحية للقانون، حيث تنص على أن : «أو أن يعين المراقب المالي في الجهات التي راقب عليها إلا بعد مضي خمس سنوات من تركه العمل بتلك الجهة»، وعلة النص واضحة هي عدم الاستفادة من المنصب او الوظيفة كمراقب مالي وبالتالي فإن حظر التعيين لا يسري علي رئيس الجهاز أو نائبه أو القياديين بالجهاز مالم يكن شغل وظيفة مراقب مالي.

وهذا يتفق مع مقاصد المشرع فيما أشار إليه في المذكرة الإيضاحية، من أن المبدأ الأساسي في العمل الرقابي هو مبدأ الحيادية، ومنع تضارب المصالح حيث حظرت المادة على كل من رئيس الجهاز ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين أثناء توليهم مناصبهم مزاولة مهنة حرة أو عمل تجاري يتعارض ومقتضيات الوظيفة، أو أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة، أو أن يشارك في التزامات تعقدها الدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو أن يجمع بين الوظيفة في الجهاز وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو هيئة حكومية، أو أن يتقاضى أية مبالغ أو مكافآت من أي جهة عامة أو خاصة، يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حيادية واستقلالية الجهاز أو أن يعين المراقب المالي في الجهات التي راقب عليها، إلا بعد مضي خمس سنوات من تركه العمل بتلك الجهة.

وبذلك فإن ما نشر وما تم تداوله لا أساس قانوني له وأن المرسوم الصادر محل هذا الموضوع سليم قانونا، وليس به شبهة وأن الحكومة حريصة على تطبيق صحيح القانون، وأنه يجب أن يتحرى من ينشر الدقة منعا من نشر معلومات غير صحيحة تثير البلبلة، في وقت أحوج ما نكون فيه إلى العمل الجاد البناء.

## السلمان: رقابة

وقالت «التجارة» في بيان لـ«كونا» أمس الخميس، إن ذلك جاء خلال اجتماع طارئ عقده الوزير السلمان، بحضور الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك عيد الرشيدي ومديري القطاع لمناقشة الخطوات المتخذة لإحكام السيطرة على أسعار مواد البناء.

وشدد الوزير السلمان على ضرورة تكثيف الجهود، والحرص على حماية المستهلكين من الغلاء واتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من تسول له نفسه استغلال حاجة المستهلك لأي سلعة ومخالفة القانون برفع سعرها ارتفاعا مصطنعا.

وناقش الاجتماع آلية تشديد الرقابة على الأسواق التجارية، من خلال تكثيف الجولات التفتيشية وزيادة حملات الفرق الرقابية المختصة بذلك، فضلا عن التركيز على ضرورة إعداد وتحديث التقارير الدورية المختصة في هذا الجانب.

وتطرق الاجتماع أيضا إلى وضع الحلول اللازمة لتثبيت وتخفيض أسعار البناء كمنع تصدير مواد البناء، وفتح منافذ أخرى لاستيراد الحديد من عدة دول ووضع الآلية اللازمة، لتسريع وتيرة الاستيراد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

## عبد الصمد يطالب

الأمامية من تاريخ 1 يونيو 2020 إلى اليوم، وأن من يتوفاه الله بعد هذا التاريخ أو يصاب أو يتضرر من هذه الجائحة، لن تشمله هذه المكافأة التي تصل قيمتها إلى 600 مليون دينار .

وأوضح أن الحكومة كان يمكنها أن تصرف هذه المكافأة منذ العام الماضي، لأن الميزانية الأخيرة التي انتهت في تاريخ 31/3/2020 فيها وفرة مالية تصل إلى مليار دينار وفقا لبيانات وزارة المالية، مضيفا أن التوقعات تشير إلى أن الوفرة ستزيد الى 1.2 مليار دينار، وفي شهري أبريل ومايو تكون هناك تسويات، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى هذا القانون.

وقال عبد الصمد إن الحكومة لا تريد الصرف من هذه الميزانية مبررة ذلك بأنه يحتاج إلى النقل بين الأبواب، لافتا إلى أن الأبواب نفسها تفي بالصرف من دون حاجة للنقل بينها، خصوصا أن وزير المالية صرح أن الصرف لن يزيد على 50 مليون دينار شهريا، وبالتالي من السهل صرف 100 مليون دينار خلال الشهرين المقبلين سواء من الميزانية السابقة أو الميزانية التي ستعتمد في نهاية شهر يونيو المقبل.

وأوضح أن هناك العديد من الملاحظات أوردها ديوان الخدمة المدنية على كشوف صرف المكافآت، منها اعتماد كشوف لـ16 جهة من أصل 62 جهة حكومية للعاملين في الصفوف الأمامية، مشيرا إلى أن ما تم اعتماده لهذه الجهات هو مليون و168 ألف دينار تمثل 2 في المئة فقط لا غير من أصل الـ 600 مليون دينار.

وبين أن ديوان الخدمة أكد رسميا وجود مبالغة كبيرة في عدد المسجلين في الكشوفات مقارنة بالعدد الفعلي للمستحقين، بالإضافة إلى المبالغة في تحديد عدد الأيام مشيرا إلى أن هناك كثيرا من غير المستحقين سيأخذون هذه المكافأة بينما هناك الكثير من المستحقين لن يحصلوا عليها.

ونوه إلى أن الكشوف المعتمدة حتى الآن لم تشمل موظفي وزارة الصحة ووزارة الداخلية، مستغربا من عدم اعتماد كشوفات هاتين الوزارتين، وشمول بعض الجهات الحكومية من دون مبرر أو استحقاق مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية وهيئة القرآن الكريم.

واستغرب عبد الصمد إعطاء مواد تموينية للمستحقين لمدة ستة اشهر، مشددا على ضرورة التركيز على المكافآت المالية، ومشيرا إلى أن اللجنة وضعت بعض القيود على صرف هذه المكافآت لكن لن تمنع التجاوزات وفقا لتصوره، وذكر أن هذا القانون يخرج العديد من المستحقين ولن يعطيهم مكافآت، مطالبا بإعادة النظر فيه.

## الوسمي أدى

بأداء اليمين الدستورية للأعضاء الذين لم يسبق لهم تأديتها حسب نص المادة آنفة الذكر.

وكانت نتائج انتخابات مجلس الأمة التكميلية في الدائرة الخامسة التي أجريت يوم السبت الماضي ،أسفرت عن فوز الدكتور عبيد الوسمي بعضوية مجلس الأمة، بعد حصوله على المركز الأول في دائرته.

## تطعيم 8 آلاف

في المطاعم والأسواق في المطار، وعدد من الشركات العاملة في المطار، إضافة إلى موظفي الإدارة العامة للطيران المدني، وشركة ناس و«كاسكو»

وكشفت الضبيب عن تطعيم 8 آلاف من الموظفين والعاملين في تلك المواقع، على فترتين صباحية ومسائية.

وأكدت أن المرحلة الثالثة من حملة التطعيم المتنقلة ستواصل عملها قريبا، لتطعيم سوق الشبرة والخضار والأسواق التي لها احتكاك مباشر بالجمهور مثل سوق الخضار والشبرة وسوق المباركية وسوق الصفاة والسوق الكبير.

جدير بالذكر أن وزارة الصحة دشنت مطلع الأسبوع الجاري المرحلة الثالثة من حملة وحدات التطعيم الميدانية المتنقلة لمرض «كوفيد19-»، والتي تستهدف العاملين في الصالونات النسائية والرجالية وموظفي مطار الكويت الدولي وشركات مكاتب الطيران والعاملين في الأسواق الشعبية، حيث تم تطعيم نحو 3000 عامل وعاملة في الصالونات من الرجال والنساء

يشار إلى أن المرحلتين الأولى والثانية من حملات التطعيم المتنقلة شهدت تطعيم 75 ألف شخص

## «مصرف لبنان»

وفي بيان أصدره عقب إعلان وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال، حمد حسن، أنه زار البنك المركزي طلبا للإفراج عن أموال ضرورية لشراء الأدوية لكن دون جدوى، قال المصرف المركزي إنه لن ينفق من احتياطياته الإلزامية لتغطية تكلفة المستلزمات الطبية المدعمة البالغة 1.3 مليار دولار.

البيان الذي نشرته «الوكالة الوطنية للإعلام»، قال المصرف: «عطفا على البيان الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ 21/5/2021، يؤكد المصرف المركزي أن المبالغ التي تم تحويلها إلى المصارف لحساب شركات استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضع والمواد الأولية للصناعة الدوائية تعادل من 1/1/2021 وحتى 20 مايو/أيار الجاري، 485 مليون دولار أميركي».

وتابع: «يُضاف إليها الملفات المرسلة إلى مصرف لبنان وتساوي 535 مليونا. ومنذ بدء العمل بآلية الموافقة المسبقة تسلمنا 719 طلبا بقيمة 290 مليون دولار، ليصبح إجمالي الفواتير يساوي 1310 مليونا».

وحذر من أن «الكلفة الإجمالية هذه، المطلوب من مصرف لبنان تأمينها للمصارف نتيجة سياسة دعم استيراد هذه المواد الطبية لا يمكن توفيرها من دون المساس بالتوظيفات الإلزامية للمصارف، وهذا ما يرفضه المجلس المركزي لمصرف لبنان».

وبناء عليه، طلب «مصرف لبنان» من السلطات المعنية كافة «إيجاد الحل المناسب لهذه المعضلة الإنسانية والمالية المتفاقمة، خاصة أن الأدوية وبقية المستلزمات الطبية بمعظمها مفقود في الصيدليات والمستشفيات، وقد أفاد وزير الصحة بشكل صريح وعلني أن هذه الأدوية متوافرة في مخازن المستوردين».

## قادة العراق

للخطر، وأن ما جرى الأربعاء، يستدعي حضوراً فاعلاً لموقف القوى السياسية المختلفة من أجل التصدي لهذا التصعيد، وكذلك دعم الدولة في حصر السلاح بيدها لوأد الفتنة، واتخاذ مواقف موحدة وجادة وحاسمة لتدارك الأزمة.

كما شدد المجتمعون على ضرورة احترام القرارات الصادرة عن القضاء واحترام إجراءات مؤسسات الدولة في المساءلة القانونية، وعدم التعرض لقرارات القضاء خارج الأطر الدستورية، والالتزام بالإجراءات والسياقات القانونية حَصراً، من أجل إعلاء سيادة القانون ومبدأ المواطنة في دولة حامية لشعبها وضامنة لحقوق جميع المواطنين بلا تمييز.